

نفقه معلومه ولا مدة معلومه فقالت احتملت فوراً فهل يقع
 الطلاق والحال هذه إذا فاذ قلتم بوقوع الطلاق فهل تلزم مهر
 أو يكون هذا الخلع بالجهول وتبين مهر المثل وإن عین مدة كان
 قالن احتملت بمصرف ولدي سنتين فانت طالق فهل يقع الطلاق
 أم لا وما ذكره الغزي في آداب القضاء من فتوى بعض الشافعية
 بوقوع الطلاق فيما لو قال إن أخذت بنتك بكفالة سنتين فانت
 طالق فقلت أخذتها هل هو مساعد على ذلك أو لا **اجاب** نعم الله به
 أن قولها احتملت بعد تعليقه لمذكور لا يقع به طلاق لأن مراده
 بالاحتمال إلى التام لذلك وقولها احتملت لا التام فيه فان عين
 مدة خوان احتملت بمصرف ولدي سنتين فانت طالق فقالن
 في كمها كقولها إن أخذت بنتك بكفالة سنتين فانت طالق فقالن
 وقد امتنع فيها بعض الشافعية بوقوع الطلاق وغلط الشيخ تاج
 الدين الغزاري قال لأن مراده تأخيرها التام ذلك وقولها أخذت
 لا يلزمها الجوهل كما حكمه الغزي وجعل هذه المسئلة نظير مسئلة
 أفقي بها ابن الصلاح بصحة الخلع ووقوع الطلاق ببناء وهو ما لو قال
 إن ابن شيتي من صدائك وأخبرت دينك إلى آخر السنة فانت طالق
 فقالت أبرئك وأخبرت الدين قال لا يكون المرد تأخير يصبر به الدين
 موجلا فانه جيبش يكون عوضاً فاسد أي ابن الصلاح الغزي
 وبيقي عليه الصديق والدين أنه ونظري فتوى ابن الصلاح الغزي
 وقال القياس أنه لا يقع الطلاق لأن الصفة لم توجداه وقال الأدرج
 في مسئلة ابن الصلاح سببه أن لا يكتفي بقولها أخذت الدين بل لا بد من
 وجود التأخير وهو الصبر به إلى آخر السنة لأن المعلق عليه وجود
 التأخير لا تلغى لها به فلا تعلق ما لم تمض مدة بلا مطالبة وإن أراد
 بتأخير الدين صبر ورته موجلا فينبغي أن لا يقع الطلاق أصلاً
 أنه وقد قاسل الأدرج على مسئلة ابن الصلاح ما لو قال لأمرئ
 أمولتي يدي بدينك إلى خير فانت طالق فامهلته فانه **اجاب** أن
 خلطاً فاسداً يجب له به مهر مثل إذا وقعت بذلك وهو في نظر
 والوجه أن مجرد قولها أمهلته لا يقع به شيء لأن مراده أمهلته
 وهو لا يلزم كما مر عن الشيخ تاج الدين وعلى قياس ما قاله الأدرج

وهو فقه

وهو فقه حسن أنها صيرت بديتها إلى آخرها وهو وقت أخذ الزرع عرفاً
 وقع الطلاق رجعيًا لأنه علقه بصفة وقد وجدت وفيما سرك ذلك في
 المسئلة المبكوت عنها التي حيث قيد بمصر وفا ابنها سنتين قياسه
 الموت التي تلزم شرعاً إلى تمام السنتين وقع الطلاق رجعيًا ولا يقع
 قولها احتملت شيء إلا أن قصداً لتعليق على مجرد لفظها فيقع به طلاق
 رجعيه وإذا علم **مسئلة** امرأة سقيمه قالت لزوجه ابنها لا تصلي
 على طلاق فطلقها على ذلك ضا ناصحاً ماصداً منها من لبذل هل يقع الطلاق
 أو لا **اجاب** نعم العلامة الإمام عبد الله بن إبراهيم مطير رحمه
 تعالى فقال لم يصح الطلاق سواء كانت الطلقة الأولى أم الثانية أم الثالثة
 قال الأدرج والركشي وعلا له بأنه لم تطلق إلا في مقابل حال ولم يقع قال
 القاضي زكريا ومما يحتاجه موافق لبحث الرافعي السابق فيما لو خالعهما
 بما في كفها اه كلام القاضي زكريا رحمه الله وقال أبو فوق الدين علي بن زكريا
 في شرح التنبية أمام الحرمين وعبارته حيث قلنا يقع رجعيًا في أن مع
 علمه أنها ليست من أهل الإلزام للعوض أما إذا كان جاهلاً بذلك وظن
 صحة الإلزام فلا يقع الطلاق علم ما صرح به في النهاية في الرد بالعيب
 اه قلت وبه أفنت مراراً والحال ما ذكر ولا أعلم انتهى جواب الشيخ
 المدكور **اجاب** الشيخ جمال الدين محمد بن أبي بكر الأشعر رحمه الله تعالى
 باللفظ **بسم الله الرحمن الرحيم** أعلم علمنا الله وأياك ما جعلنا
 من فقهنا العلم ما علمنا أن خلع السقيمه لا يخلو ما أن يكون بصيغة
 تعليق مثل زوج على البراءة من الدين أو لا إعطاء فاف قال لها بقي من
 مهر فانت طالق فأبرأه فوراً فافقي السبي بوقوع الطلاق رجعيًا
 وقال البلقيني لا طلاق لأن المعلق عليه وهو الأبرأ لم يوجد قالت
 وبذلك صرح الخوارزمي اه وفي مختصر شيخنا الشهاب ابن حجر مراراً
 السيد السهوي في تعليق المطلاق على الأبرأ ما لفظه فلو قال الصغير
 أو هذه أو سقيمه إن أمرتيني من صدائك فانت طالق فقالت أبرأه
 لم يقع شيئاً أصلاً لأن قلته لولي ابوزرعه عن شيخه الإمام البلقيني قال
 واعلم أنه لأن الصفة المعلق عليها وهي الأبرأ لم توجد فلا طلاق قال
 اعني البلقيني وقد رأينا أن الشافعي السبكي يتوهم هذا ذكره في خلع السقيمه